الأمم المتحدة

A/C.4/71/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
7 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

# لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

## محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد دروبنجاك ..... (كرواتيا)

المحتويات

البند ٥٤ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٣٧ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم لذاتي (تابع)

البند ٥٥ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)

البند ٥٦ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

16-17491 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة السابعة ١٠:٠٠

**البند ٥٤ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٣٧ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي** (تابع) (A/71/23 الفصلان السابع والثالث عشر) و A/71/68)

**البند ٥٥ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي** (تابع) (A/71/23 (الفصلان السادس والثالث عشر))

**البند ٥٦ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة** (تابع) (A/31/23 (الفصلان السادس والثالث عشر) و A/71/69)

**البند ٥٧ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي** (تابع) (A/71/70)

**البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال)** (تابع) (A/71/23 (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثالث عشر) و A/71/224)

١ - **السيد ندوهورا** (أوغندا): قال إن الشعب الصحراوي قد انتظر صابرا قيام الأمم المتحدة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) لتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير. وبدلا من ذلك، ظلت الصحراء الغربية - آخر مستعمرة في أفريقيا - تحت حكم أجنبي. فقد احتل المغرب بغير سند قانوني جزءا كبيرا من الإقليم، ودأب على إعادة عملية الاستفتاء التي اتفق هو والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) عليها بموجب خطة الأمم المتحدة للتسوية. وفي غضون ذلك، حُرم الصحراويون من الحق في أن يعيشوا في سلام على أرضهم، حتى مع تحمّل بعضهم ظروفا قاسية في مخيمات اللاجئين، وعانوا من انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان التي لهم وسرقة مواردهم الطبيعية ونهبها.

٢ - وقد أدى إلى تفاقم الأمور، قيام المغرب بطرد أفراد عسكريين ومدنيين تابعين لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في آذار/مارس ٢٠١١٦، وعبور القوات المسلحة لجبهة البوليساريو إلى داخل المنطقة المحظورة بناحية غرغرات في آب/أغسطس ٢٠١٦، منتهكة اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين الطرفين. وقد عرَّضت تلك الأعمال للخطر العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. ثم إن عجز مجلس الأمن عن إنفاذه قراراته فيما يتعلق بالإقليم وكفالة الوصول إليه من جانب المبعوث الشخصي للأمين العام المعني بالصحراء الغربية، الذي لم يتمكن من زيارة الإقليم منذ عام ٢٠١٢، قد كشف بمزيد من الوضوح عن عجز المجلس عن التشبّث بولايته المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في حالة الصحراء الغربية.

٣ - وعليه، فإن على الجمعية العامة اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء استعمار الصحراء الغربية. وأوضح في هذا الصدد أن وفده يدعم الدعوة الموجهة إلى الجمعية العامة بتحديد موعد لإجراء استفتاء بشأن تقرير مصير الشعب الصحراوي، وإلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار للقيام بزيارة رسمية للصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في جنوب غربي الجزائر، وعقد دورة استثنائية بشأن الصحراء الغربية. ويجب على اللجنة أن تفي بوعدها لشعب الصحراء الغربية، الذي وثق في الأمم المتحدة وتعاون معها بإخلاص، على الرغم مما يواصل معاناته من مظالم على أيدي

المعتدي عليه، وما لم تتم تسوية هذا الخلاف المستحكم بالوسائل الدبلوماسية، فسوف يؤدي حتما إلى مزيد من النزاع في منطقة تعاني بالفعل من إرهاب متطرف عنيف.

٤ - وقال في ختام مداخلته إنه في حالة فلسطين، فإن أوغندا تؤيد استئناف عملية السلام، بغية تنفيذ حل الدولتين.

٥ - **السيد براساد** (الهند) قال إن بلده الذي كان أحد الأطراف التي أنشأت المؤتمر الأفريقي - الآسيوي التاريخي في باندونغ، بإندونيسيا، في عام ١٩٥٥، يؤيد بقوة إنهاء الاستعمار ويدعو إليه باستمرار. وأضاف أن التحديات المعقدة التي تواجه العالم المعاصر تشمل أيضا ١٧ إقليما لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي. ومن ثم يجب على اللجنة الخاصة، لدى مباشرتها لولايتها المتمثلة في المعاونة في هداية تلك الأقاليم إلى الاستقلال والسيادة أن تعي الظروف الخاصة لكل إقليم وأن تأخذ في الحسبان فوق كل شيء رفاه شعبه ورغباته. وقال إن حكومته تفخر بارتباطها بنجاحات المنظمة في مجال إنهاء الاستعمار، وتظل ملتزمة بتنفيذ ولاية اللجنة في هذا الصدد.

٦ - **السيد نكولوي** (بوتسوانا) قال إن من المؤسف أن يبقى على جدول أعمال اللجنة الخاصة ١٧ إقليميا غير متمتع بالحكم الذاتي، بما فيها الصحراء الغربية، آخر مستعمرة أفريقية. وأعرب عن قلقه من أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي، لا يزال الشعب الصحراوي محروما من حقه في تقرير المصير والاستقلال. وأضاف أن وفده يشجع طرفي النزاع على الإقبال على المفاوضات بروح التراضي والاحترام المتبادل من أجل التوصل إلى اتفاق. ويتعين على الجميع احترام إرادة الشعب، المعبَّر عنها في استفتاء ديمقراطي مفتوح. وفي غضون ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لدعم مفاوضات تتكلّل بتقرير مصير الشعب الصحراوي. وأضاف أن قرار مجلس الأمن ٢٢٨٥ (٢٠١٦) قد مدّد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية سنة أخرى، ولكن البعثة لا يمكنها تحقيق أهدافها ما لم تحشد كل الأطراف الإرادة السياسية اللازمة.

٧ - **السيدة أوناناغا** (غابون) قالت ينبغي على المنظمة بذل جهد أكبر لإزالة العوائق المتبقية التي تعترض سبيل إنهاء الاستعمار؛ كما ينبغي لها معاونة الأقاليم على تضييق ما لديها من فجوات من حيث المعلومات الأساسية التي تحتاج إليها من أجل الحكم الذاتي، والنهوض بتقدمها الاقتصادي والاجتماعي، مع إيلاء اهتمام خاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة تغيّر المناخ.

٨ - واستطردت قائلة إنه فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، فإن غابون تدعم الجهود المبذولة لضمان تحقيق حل سياسي دائم ومقبول من الطرفين للنزاع برعاية الأمم المتحدة. وينبغي للتحديات الأمنية الإقليمية تذكير المجتمع الدولي بالحاجة الملحّة إلى إحياء عملية التفاوض. وقالت إن غابون ترحب بمبادرة الاستقلال الذاتي المغربية باعتبارها وسيلة موثوقة لإنهاء الخلاف المستحكم الحالي والتوصل إلى اتفاق دائم، وأثنت على الخطوات التي يتخذها المغرب للنهوض بحقوق الإنسان، وتحسين الحالة الإنسانية، واتخاذ مبادرات سياسية واقتصادية واجتماعية في منطقة الصحراء. ويجب على كل الأطراف التراضي والانخراط بنشاط في مفاوضات موضوعية وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وينبغي لجميع بلدان منطقة الساحل والصحراء العمل معا على ضمان الاستقرار والتنمية للحد قدر المستطاع مما للإرهاب المتفشي في المنطقة من آثار مزعزعة للاستقرار.

٩ - **السيد كويما** (جمهورية أفريقيا الوسطى) قال إنه نظرا للطابع الخاص لحالات معينة من حالات إنهاء الاستعمار، فمن الحكمة الامتناع عن اتخاذ مواقف متشدّدة يستحيل

التنبّؤ بعواقبها. ويجدر بالملاحظة أن النزاع الإقليمي على الصحراء الغربية قد وصل منذ أربعين سنة إلى طريق مسدود نتيجة للمواقف المتشددة لبعض الأطراف التي عملت باستمرار على إحباط خطط التسوية العديدة التي طرحت على مر السنين. ونتيجة لذلك، ومنذ عام ٢٠٠٤، أيد مجلس الأمن التفاوض على حل سياسي مقبول للطرفين باعتباره الطريق الوحيد الذي يمكن به تسوية النزاع.

١٠ - واستطرد قائلاً إن الاتفاقات الدولية التي تعترف بكون منطقة الصحراء جزءا تاريخيا من المغرب، والاستثمارات الاقتصادية الكبيرة التي يقوم بها المغرب لتنمية المنطقة، وما تم مؤخرا من إجراء انتخابات حرة وديمقراطية أدت إلى شغل العديد من الصحراويين لمناصب عامة، كلها تشهد بانتماء المنطقة للمغرب. وقال إن حكومته تدعم مبادرة الاستقلال الذاتي الغربية لمنطقة الصحراء لعام ٢٠٠٧، والتي وصفها مجلس الأمن بالجادة والموثوقة، كما تدعم عملية التفاوض بقيادة الأمم المتحدة التي أُطلقت دعما لتلك المبادرة. وردد دعوة مجلس الأمن جميع الأطراف إلى إبداء روح التراضي وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، ومع كل منها مع الآخر، بغية تسوية النزاع، ومن ثم الإسهام في استتباب الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وقد اتخذ المغرب قرارا جديرا بالترحيب بالعودة إلى حظيرة الاتحاد الأفريقي، وهذا القرار لا يشكل بأي حال تخليا من جانبه عن حقوقه المشروعة أو الاعتراف بكيان مختلق يفتقر إلى ابسط المقومات الأساسية للسيادة.

١١ - **السيد دو ريغو** (بنن) رحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإقامة حوار صريح وبنّاء بين طرفي النزاع على الصحراء الغربية، وفقا لقرارات مجلس الأمن. وقال إن بنن تتطلع إلى حدوث تطورات إيجابية نتيجة لمختلف المبادرات المغربية، التي يمكن أن توفّر الأساس لمفاوضات جوهرية موثوقة وقائمة على حسن النية. وينبغي لكل الأطراف المعنية التحلّي بروح التراضي من أجل التوصُّل إلى تسوية مقبولة من طرفي النزاع لمسألة الصحراء الغربية. وأضاف أن وفده يشيد بقرار المغرب العودة إلى الاتحاد الأفريقي؛ فالمغرب، بوصفه أحد الأعضاء المؤسِّسة للاتحاد الأفريقي، قد دأب على العمل على مر السنين على تعزيز علاقاته بسائر البلدان الأفريقية، والتعاون معها على بلوغ الأهداف المشتركة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية.

١٢ - **السيدة ماك دونالد** (موزامبيق) أعربت عن اسفها لكون الصحراء الغربية مازالت مدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الرغم من الجهود الكثيرة التي بُذلت والقرارات العديدة التي اتُخذت لتعزيز تقريرها لمصيرها على مدى أربعة عقود مضت، وقالت أنه لا بد من اتخاذ إجراءات لتمكين شعبها من ممارسة الحق في تقرير مصيره. وأضافت أنه لا بد من إيجاد تسوية سياسية مقبولة من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية. وقالت إن رئيس موزامبيق السابق، واضعا ذلك في اعتباره، بصفته المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالصحراء الغربية، قد صارح بتفضيله إجراء استفتاء تقرير المصير، وينبغي الآن اتخاذ خطوات عاجلة لتحديد موعد لإجراء هذا الاستفتاء. هذا، ويجب تزويد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بما يلزمها من موظفين مدنيين وبموارد مالية كافية للوفاء بولايتها، وينبغي إعطاؤها ولاية تفي بحقوق الإنسان، مع مراعاة الحاجة إلى ضمان رصد مستقل متواصل في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين على حد سواء.

١٣ - **السيد شافا** (زمبابوي) قال إن بلده يدرك تماما، كونه مستعمرة سابقة، الشرور المرتبطة بالاستعمار والإمبريالية، ومن ثم يؤيد الدعوة المستمرة للجمعية العامة إلى تقرير مصير واستقلال شعب الصحراء الغربية، التي هي الأثر

الأخير الباقي للاستعمار في افريقيا. ويجب على الأمم المتحدة النهوض بمسؤوليتها عن ضمان تحقيق شعوب الأقاليم الـ ١٧ التي لا تزال غير متمتعة بالحكمة الذاتي لتقرير المصير.

١٤ - واسترسل قائلا إن الاتحاد الأفريقي، واضعا في اعتباره فتوى محكمة العدل الدولية التي تؤكد أنه لم يكن للمغرب مطلقا أي رابطة من السيادة الإقليمية على الصحراء الغربية، قد دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تحديد موعد للاستفتاء الصادر به تكليف على تقرير المصير، وحث مجلس الأمن على معالجة مسائل حقوق الإنسان، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في الإقليم، داعيا في الوقت نسفه إلى إعطاء ولاية تعنى بحقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، إضافة إلى ولايتها الرئيسية المتعلقة بالإشراف على الاستفتاء.

١٥ - وأكد أن نجاح الكفاح العادل لشعوب الصحراء الغربية من أجل تقرير المصير هو شرط مسبق لاستتباب السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية. وأضاف أن وجود الصحراويين الغربيين في مخيمات اللاجئين في أرض أجنبية هو نتيجة مباشرة لاستعمار الإقليم، ولا ينبغي استخدامه للإلهاء عن السبب الجذري. فما كان من شأنهم أن يكونوا هناك إذا كان الجميع موجوداً في موطنه.

١٦ - واستمرار المفاوضات المباشرة بين جبهة البوليساريو والمغرب أمر ضروري للتعجيل بإجراء الاستفتاء الذي طال انتظاره. وبالنظر خاصة إلى تحويل خطة الأمم المتحدة للتسوية عن مسارها في الماضي من جانب أحد الطرفين، فإن من المثير للانزعاج أنه على الرغم من عقد عدة اجتماعات بين الطرفين، لم يتحقق أي تقدم مُجدٍ. ولو أن جميع الدول الأعضاء دعمت بعثة الممثل الشخصي للأمين العام، لأعطى ذلك بالتأكيد زخما جديدا للعملية. وإن التزام الشعب الصحراوي بوقف إطلاق النار طيلة ٢٥ عاما لدليل على أنه يرغب في تقرير مصيره بالوسائل السلمية. ثم إن التمديد المتكرر من جانب مجلس الأمن لولاية البعثة - التي مهمتها الإشراف على الاستفتاء - تبدي عزم المجلس على ضمان إجراء استطلاع شعبي طال أمده أكثر مما يلزم.

١٧ - **السيد تيلمان** (تيمور - ليشتي) قال إن اللجنة التي قامت بدور مهم في إعمال حق بلده في تقرير المصير، لا يزال عليها دور بالغ الأهمية تؤديه في تحقيق هدف المنظمة ذي الأولوية المتمثل في القضاء على الاستعمار. فالاستعمار يمثل نفياً لقيمة حق الإنسان الأساسي في تقرير مصيره وتهوينا من شأن هذه القيمة؛ واستمرار وجود أي شكل من أشكال الاستعمار يعوق التنمية الاقتصادية للشعوب التابعة ورفاهها. علما بأن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، فضلا عن دستور تيمور - ليشتي، يجسدان حق كل الشعوب في تقرير مصيرها. وقال إن دبلوماسيي بلده من جيل الشباب مدرك لتاريخه الحديث، وبخاصة الدور الذي قام به الزعماء التيموريون الذين أثاروا قضاياهم وحشدوا التأييد لها، مثلما يفعل مقدمو الالتماسات الذين تكلموا دفاعاً عن حق شعوبهم في تقرير مستقبلهم.

١٨ - إن الماضي الاستعماري لكل من تيمور - ليشتي والصحراء الغربية يتشابهان في العديد من الجوانب. فكلاهما تعرض للغزو من جانب جيرانه المباشرين فور انسحاب الدول الأوروبية في عام ١٩٧٥. فقد تعرض شعب تيمور - ليشتي، مثل شعب الصحراء الغربية، لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وكان كل منهما موضوعا لقرارات الأمم المتحدة بشأن تقرير المصير، غير أنه، على خلاف تيمور - ليشتي، حيث أجرى استطلاع شعبي، لم تتمكن الصحراء الغربية من ممارسة هذا الحق. ثم إن كفاح الشعبين المتماثل من أجل العدالة قد أرسى الأساس لصداقة قوية وتضامن بينهما. فمع استقلال تيمور - ليشتي في عام ٢٠٠٢، أقامت علاقات

دبلوماسية كاملة مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. وهي لا تزال متضامنة مع الشعب الصحراوي وهو يواصل سعيه من أجل تقرير مصيره وتحقيق حل دائم على أساس الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٩ - **السيد فوجيتش** (صربيا) قال إن موقف حكومته من النزاع على جبل طارق يقوم على أساس القانون الدولي واحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها. وأشار إلى أن جبل طارق إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وأن قرار الجمعية العامة ٢٠٧٠ (د-٢٠) ينص على أن مسألة جبل طارق ينبغي تسويتها من خلال مفاوضات ثنائية بين إسبانيا والمملكة المتحدة، وذكر أن الأمم المتحدة وحدها هي التي يمكن أن تحدد توقيت انتهاء عملية إنهاء الاستعمار في إقليم ما على نحو باعث على الرضا. وقال إن وفده يؤيد اقتراح إسبانيا بشأن إدارة جبل طارق وناشد الطرفين أن يستأنفا المفاوضات بغية التوصل إلى تسوية دائمة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٠ - **السيد سوماه** (سيراليون): قال إن تقرير المصير، الذي يعد حقاً غير قابل للتصرف، يتطلب من الشعوب المستعمرة نفسها أن تقدم طلباً لممارسته بلا قيود. وإن الأمين العام ووحدة إنهاء الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية قد بذلا جهودا جديرة بالثناء لإنهاء الاستعمار. ومع أنه ينبغي تطبيق مبدأ تقرير المصير على أساس كل حالة على حدة في ١٧ إقليماً من الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإن مصير شعوبها يبقى بأيديها. وعلى ذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تحترم تطلعات تلك الشعوب السياسية والطريق الذي تختاره، سواء كان حكماً ذاتياً أو استقلالاً ذاتياً أو ارتباطاً حراً أو أي خيار آخر يناسب ظروفها.

٢١ - وأضاف قائلاً مع أن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار سينتهي في أقل من خمس سنوات، فإن فرصة تحقيق أهدافه غير مشجعة، ولهذا فإن تقديم الدعم للسلطات القائمة بالإدارة ذو أهمية بالغة. ومن الضروري أن تتعاون اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة على نحو وثيق ومنتظم في جو تسوده الثقة المتبادلة من أجل تحديد المجالات أو الأنشطة التي يمكن تحقيقها والتي تتطلب المزيد من المشاركة.

٢٢ - واستطرد قائلاً إن سيراليون تثني على نيوزيلندا لما تقدمه من دعم مثالي إلى شعب توكيلاو وتشيد بحكومة فرنسا لتحسين إمكانية حصول شعب الكاناك على الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية في كاليدونيا الجديدة ولاحترام تراثه الثقافي. وينبغي تكريس المزيد من الجهود لتوفير التعليم العالي للسكان الأصليين من أجل تعزيز المساواة مع غيرهم على أسس أكثر مهنية في مجال الحوكمة.

٢٣ - واستأنف قائلاً إنه فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، فإن المفاوضات السلمية والبناءة ما زالت الخيار الوحيد الموثوق به للحفاظ على السلام. وإن الأمين العام يُحَث على تسخير مساعيه الحميدة لإشراك الأطراف المعنية في الحوار.

٢٤ - وأردف قائلاً إن العملية السياسية الجارية بقيادة الأمم المتحدة والمتعلقة بمسألة الصحراء الغربية تهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسية لهذا النزاع الإقليمي تكون مقبولة للطرفين ومنبثقة عن التفاوض، بروح التوافق الموصى بها في قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وإن المغرب قد رحب بالتعاون مع المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية في زياراته العديدة التي قام بها إلى المنطقة في السنة الماضية على أمل إيجاد حل سياسي مقبول للطرفين من شأنه أن يحقق السلام المستدام والتقدم المستمر لشعب الصحراء الغربية.

٢٥ - وتابع قائلاً إن سيراليون تؤيد مبادرة الحكم الذاتي المغربي باعتبارها وسيلة موثوقة للتوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الطويل الأمد. وإن تعزيز التعاون فيما بين بلدان اتحاد المغرب

العربي سيسهم بالتأكيد في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل. وإن المغرب قد بذل جهودا كبيرة لتحسين حالة حقوق الإنسان في منطقة الصحراء، وقطع أشوطاً هامة في مجال التنمية، التي تعد حقاً من حقوق الإنسان الأساسية. وأجرى أيضاً انتخابات بلدية، كما أجرى للمرة الأولى انتخابات جهوية في منطقة الصحراء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢٦ - واختتم قائلاً إن رئيس الاتحاد الأفريقي يسعى أيضا لتيسير التوصل إلى تسوية دائمة. وإن قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي النظر في مسألة الصحراء الغربية مرتين في السنة على الأقل يدل بوضوح على استعداد المنظمة للاضطلاع بدور أكبر في حل الأزمة.

٢٧ - **السيد هيكي** (المملكة المتحدة): قال إن علاقة حكومته بأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار هي علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانياً. وإن حكومته وأقاليمها تسلّم بأنّ علاقاتهما تعود بمنافع ومسؤوليات متبادلة. وإنها، منذ أن نشرت كتابها الأبيض عن أقاليم ما وراء البحار عام ٢٠١٢، تعمل عن كثب مع هذه الأقاليم على مواصلة تطوير هذه الشراكات. وإن الاجتماعات السنوية المعقودة مع قادتها المنتخبين في مجلس وزاري مشترك تستعرض الاستراتيجية والالتزامات، وقد أكد المجلس، في عام ٢٠١٥، التزامه بالنهوض بشعوب الأقاليم وبمعاملتها العادلة وحمايتها من التجاوزات، وأكد أيضاً أهمية تعزيز حقها في تقرير المصير.

٢٨ - وأضاف قائلاً، وعليه فإن مسؤولية حكومته الأساسية وهدفها الرئيسي بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، يتمثلان في ضمان أمن الأقاليم وشعوبها وحكمها الرشيد. وإن حكومات الأقاليم تتوقع بلوغ نفس المستويات الرفيعة التي تبلغها الحكومة البريطانية في الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والسلامة في الحياة العامة، وتقديم الخدمات العامة بكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة. وبينما ترحب المملكة المتحدة بالتنمية الديمقراطية المتواصلة، تتطلع إلى الانتخابات المقبلة في جزر كايمان وجزر تركس وكايكوس. وفي استفتاء آذار/مارس ٢٠١٣ الذي جرى في جزر فوكلاند، عبرت الغالبية العظمى عن رغبتها في أن تظل الجزر إقليما بريطانيا، مما يدل على التزام حكومته المتواصل بتنمية الأقاليم ودوام أمنها وفقا لرغباتها. وأعرب عن ترحيب وفده بالبيان المشترك بين المملكة المتحدة والأرجنتين الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والذي وافقت فيه الأرجنتين على أن تتخذ التدابير المناسبة لإزالة جميع العقبات التي تحد من عملية التنمية المستدامة لجزر فوكلاند، بما في ذلك في مجالات التجارة والصيد والنقل البحري والهيدروكربونات، فضلا عن الموافقة على حرية جزر فوكلاند في تسيير رحلات تربطها ببلدان أخرى في المنطقة.

٢٩ - واختتم قائلاً إن المملكة المتحدة تؤكد مجددا التزامها الثابت حيال شعب جبل طارق. وإنها تؤكد من جديد أنها لن تدخل في ترتيبات من شأنها أن تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعرب عنها بطريقة حرة وديمقراطية، وأنها لن تدخل في عملية مفاوضات لا يرضى عنها جبل طارق بشأن سيادته.

٣٠ - **السيد بولير** (فرنسا): قال إن بلده قد تعاون تعاونا تاماً مع الأمم المتحدة بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة للسنوات العشرين الماضية، ويعتزم مواصلة القيام بذلك، وأنه يفي كل عام بالتزاماته بالإبلاغ بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. وفيما يتعلق بمبادرة فرنسا، رحبت كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٦ بإنشاء بعثة من خبراء الأمم المتحدة مدتها أربعة أشهر يتمثل هدفها في مراقبة استعراض القائمة الانتخابية الخاصة للمقاطعات لانتخاب أعضاء جمعيات

المقاطعات ومجالسها والوضع الأولي للقائمة، وذلك في إطار التحضير لاستفتاء كاليدونيا الجديدة بشأن تقرير المصير. وإن جميع الشركاء المعنيين أشاروا إلى أن وجود الخبراء قد هيأ بيئة سلمية أثناء سير العمل، وهي بيئة ترحب بها حكومته. فقد أتاح الخبراء أنفسهم لأية جماعات سياسية قد ترغب في التحدث إليهم أثناء اجتماعات الفريق العامل المقيد الرسمي والاجتماعات الثنائية التي طلبتها هذه الجماعات نفسها. وإن كلاً من فرنسا وشركائها من كاليدونيا الجديدة يرون أن أعمال بعثة الأمم المتحدة قد سارت على ما يرام. ومع أن الخبراء قد اقترحوا إدخال تحسينات على أساليب العمل، فإنهم لم يكتشفوا أي تزوير في الانتخابات. وإن حكومته ملتزمة بالتنفيذ السليم للعملية السياسية والديمقراطية التي من شأنها أن تتيح المجال لأفراد شعب كاليدونيا الجديدة كي يقرروا بحلول عام ٢٠١٨ ما إذا كانوا يرغبون في البقاء جزءا من فرنسا أم لا. وقد تلقت بالفعل توصيات بعثة الخبراء بشأن الانتخابات وهي بصدد اتخاذ الخطوات لتنفيذها.

٣١ - وأضاف قائلاً إن فرنسا، التي تعتزم تماما الاضطلاع بدور الحكم، ما زالت تعد بوجه عام شريكاً مهتماً بكاليدونيا الجديدة وكريماً في التعامل معها. وإنها تشارك في إصلاح الحكومة المحلية من خلال مواصلة الإسهام بمبلغ مالي كبير جداً من أجل تعزيز التنمية في الإقليم. وتشرف على الأداء السليم للسلطات المحلية وتكفل مراعاة خصوصيات ثقافة الكاناك. وتسعى لكي تتوصل مختلف الفصائل في كاليدونيا الجديدة إلى اتخاذ مواقف مشتركة بشأن المواضيع الحساسة بالنظر إلى مصيرها المشترك الوشيك.

٣٢ - واستطرد قائلاً إنه منذ إعادة توزيع السلطات السياسية الذي تقرر بين حكومته وكاليدونيا الجديدة في إطار اتفاق نوميا الذي أُبرم في عام ١٩٩٩، شرعت فرنسا في الامتثال تدريجيا لهذا الاتفاق وعلى نحو لا رجعة فيه، مع توفير صناديق التعويض للموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة. وانطلاقاً من روح هذا الاتفاق، أصبح كل من التوسيع التدريجي لنطاق الاختصاصات المنقولة إلى سلطات كاليدونيا الجديدة، وقدرتها على المشاركة في الشؤون الخارجية، ووضع نظامها القانوني الخاص بها، وإعداد مجموعة من القوانين، هي عوامل هيأت جميعها المجال للإقليم كي يحصل في نهاية المطاف على السيادة الكاملة إذا رغب في ذلك. وقال إنه فيما يتعلق بإدارة الشؤون الخارجية، فإن فرنسا تؤيد تماماً قبول كاليدونيا الجديدة مؤخرا بالإجماع عضوا كامل العضوية في منتدى جزر المحيط الهادئ وإنها ترحب بذلك تمام الترحيب.

٣٣ - واختتم قائلاً إن حكومة بلده تستثمر بوجه خاص في توجيه شعب كاليدونيا الجديدة بطريقة شفافة ومثمرة نحو الخيارات التي يتعين له اتخاذها بحلول عام ٢٠١٨. وإنها، تحقيقا لهذه الغاية، ستطلب قريبا إيفاد بعثة جديدة لدعم استعراض القوائم الانتخابية الخاصة في عام ٢٠١٧.

٣٤ - **السيد بوقادوم** (الجزائر): قال بما أن هذه الجهات هي المسؤولة عن التعامل مع تركة الاستعمار المخزية، فإن الدول الأعضاء لم تتمكن من إنجاز مهمة إنهاء الاستعمار. وإن الجزائر ملتزمة التزاماً ثابتاً بولاية اللجنة الخاصة التي تقضي بتخليص العالم من آفة الاستعمار. فلا يزال هناك ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي مدرجاً على جدول أعمالها، وإن تقريرها (A/71/23) يحدد عدة مبادرات جديرة بالثناء اتخذت خلال دورة عام ٢٠١٦، بما في ذلك الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن إنهاء الاستعمار التي استضافتها نيكاراغوا للسنة الثانية، وإحياء أسبوع التضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الأمم المتحدة، وتنظيم مؤتمر عن إنهاء الاستعمار كانت الجزائر راعية له.

٣٥ - وأضاف قائلاً إن النزاع في الصحراء الغربية، الذي يعد آخر الأقاليم المستعمرة في أفريقيا، يجعل جبهة البوليساريو، الممثل الشرعي للشعب الصحراوي، في صدام مع المغرب، ولا يمكن إيجاد حل لهذا النزاع إلا من خلال ممارسة الشعب الكاملة والحرة والعادلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ١٩٧٥، وعملا بقرارات مجلس الأمن المتعاقبة التي تؤكد باستمرار هذا الحق في تقرير المصير. غير أن العام الماضي لم يحمل أية أخبار إيجابية وما زالت أطراف النزاع تراوح مكانها. وأولئك الذين يؤججون نار الخلاف بشكل صارخ قد نسوا أن الاستفتاء ليس مجرد قرار صادر عن الأمم المتحدة، بل هو أيضا حل توفيقي قائم على التفاوض قبل به طرفا النزاع اللذان يتوجب عليهما الآن التقيد به.

٣٦ - واستطرد قائلاً إن تقاعس مجلس الأمن المثير للدهشة لم يكن له من أثر سوى تعزيز تصميم أبناء الشعب الصحراوي، الذي لم يستسلم ابداً لليأس و لم يلجأ إلا للوسائل السلمية منذ عام ١٩٩٢. وهو يستحق، أكثر من أي وقت مضى، دعماً أقوى من المجتمع الدولي، وخاصة من اللجنة الرابعة.

٣٧ - ومضى يقول إن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة أفريقية وإن الاتحاد الأفريقي قد جعل من النهوض بهذه القضية أولوية ملحة. علماً بأن خطة الأمم المتحدة للتسوية لعام ١٩٩١ قد اعتمدت بالفعل على مقترحات قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية. وقد دعت الجزائر إلى تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن ذات العلاقة بأفريقيا؛ وقد قدم الاتحاد الأفريقي في الواقع إسهامات باتخاذه مواقف بشأن الصحراء الغربية أو إيفاده مبعوثه الخاص للصحراء الغربية من أجل تقديم إحاطة لمجلس الأمن.

٣٨ - وأردف قائلاً إن النزاع في الصحراء الغربية يهدد بزعزعة استقرار المنطقة بكاملها لأنه يجذب الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة سبب إضافي لتسويته بالوسائل السلمية في أقرب وقت ممكن. وأوضح أن وفده يؤيد الجولة الخامسة من المفاوضات بين الطرفين التي دعا إليها مجلس الأمن في آخر قرار اتخذه ليتمكنا من إظهار حسن نيتهما. وقد أوفى الأمين العام بوعده بزيارة المنطقة في آذار/مارس ٢٠١٦ رغم ما اعترضه من عراقيل لا حصر لها، وقد بذل كل من مبعوثه الشخصي وممثله الخاص للصحراء الغربية جهودا كبيرة، ويستحقان تلقي الدعم الفعلي من المجتمع الدولي.

٣٩ - وريثما ينتهي استعمار الصحراء الغربية، فإن من الضروري رصد حقوق الإنسان في الإقليم، واستغلال موارده الطبيعية، وفق ما تم بيانه في التقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن. وذكر أن كلاً من المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي ومحكمة العدل الأوروبية قد أصدرا أيضا آراءهما القانونية في هذا الصدد.

٤٠ - واختتم قائلاً إن الجزائر تشيد بقرار اللجنة الخاصة بعقد دورة استثنائية بشأن الصحراء الغربية، واضعة في اعتبارها أن سلام المنطقة ومستقبلها باتا على المحك. وينبغي للجنة الخاصة أن تنظر أيضاً في تنفيذ بعثة لتقصي الحقائق في الصحراء الغربية لمعرفة أين تكمن الحقيقة. وينبغي عدم مواصلة اختبار مدى صبر ثلاثة أجيال من الصحراويين.

٤١ - **السيد هلال** (المغرب): قال إن توقيع اتفاق مدريد بين المغرب وإسبانيا قد أنهى بشكل لا رجعة فيه استعمار الصحراء المغربية وشهد نهائيا عودتها إلى وطنها، المغرب. ومن شأن ذلك الإيذان بحذف المسألة الصحراوية من جدول

أعمال الأمم المتحدة، لولا الروح العدائية من جانب الجزائر، التي استمرت مخططاتها للهيمنة على المنطقة واستمرت نظرتها البالية لحقبة الحرب الباردة، بالرغم من تاريخها المشترك مع المغرب وقواعد علاقات حسن الجوار. وأضاف أن الجزائر قد عملت دون هوادة على تقويض السلامة الإقليمية لبلده باستخدام مبدأ تقرير المصير باعتباره سلاحا، ذلك المبدأ الذي لم يكن أبدا مرادفا للنزعة الانفصالية أو الانفصال؛ فقد أوضحت الفقرة ٦ من القرار الأساسي ١٥١٤ (د-١٥) أن كل محاولة تستهدف تقويض الوحدة الوطنية لأي بلد وسلامته الإقليمية ”تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه“. ولذلك فمن المهم بمكان الحفاظ على مبدأ السلامة الإقليمية روحا ونصا، حيث ينطبق هذا المبدأ على جميع الشعوب، بغض النظر عن مركزها السياسي.

٤٢ - وتابع كلامه قائلا إنه عملا بالفقرة ١ من المادة ١٢ من الميثاق، كان ينبغي للجمعية العامة أن توقف النظر في المسألة الصحراوية منذ عام ١٩٨٨، عندما وضع مجلس الأمن المسألة قيد نظره. وللأسف، فإن مسألة الصحراء المغربية ظلت على جدول أعمال اللجنة الرابعة، انتهاكاً لتلك المادة، وهي حالة فريدة في تاريخ الجمعية. وحرصا على مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على حل الأزمة الإقليمية، يدعو المغرب لذلك الجمعية إلى احترام الميثاق والمهام المسندة إلى مجلس الأمن. وأشار إلى أن المجلس يتعامل مع المسألة الصحراوية باعتبارها من المنازعات المشمولة بموجب الفصل السادس، وبالتالي، لم تشر أي من قرارات مجلس الأمن البالغ عددها ٦٣ قرارا إلى إنهاء للاستعمار أو إلى أراض محتلة. كذلك لم يكن أي من تقارير الأمين العام البالغ عددها ٨٢ تقريرا قد عرض المسألة من منظور إنهاء الاستعمار. وبالتالي تأكّد وصف المسألة على أنها نزاع إقليمي.

٤٣ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من الادعاءات بعكس ذلك، فقد كانت الصحراء دائما مغربية، وسوف تظل مغربية إلى الأبد. وهذا هو الاقتناع العميق للشعب المغربي، من طنجة إلى الكويرة. وقد أثبت سكان منطقة الصحراء إخلاصهم إلى وطنهم بأعلى معدلات المشاركة الجهوية في الانتخابات التشريعية الوطنية الأخيرة، التي عقدت دون وقوع أي حادث، على نحو ما أكده جميع المراقبين الوطنيين والدوليين. ومن خلال العملية الانتخابية، التي ظل الصحراويون يشاركون فيها منذ أكثر من ٤٠ عاما، انتخب الصحراويون ممثليهم الحقيقيين في البرلمان المغربي، ممارسة لحقهم في تقرير المصير بكل الحرية، تمشيا مع الميثاق والقانون الدولي. وفي عام ٢٠١٥، رحب الشعب الصحراوي بحرارة وبفخر بملكهم محمد السادس في زيارته التاريخية إلى المقاطعات الجنوبية للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للمسيرة الخضراء المجيدة، وذلك خلال الزيارة التي كانت قد أطلقت نموذجا جديدا للتنمية الإقليمية بميزانية تبلغ ٨ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٤٤ - ومنذ عودة منطقة الصحراء إلى وطنها، أعادت المملكة استثمار ٧ دولارات مقابل كل دولار من الإيرادات المتولدة هناك. والمؤشرات الاجتماعية في المنطقة الصحراوية، التي كانت في أدنى مستوى لها في عام ١٩٧٥، هي حاليا أعلى المعدلات في البلد وتتجاوز تلك المؤشرات الموجودة لدى العديد من البلدان المجاورة. والاقتراح المغربي لنظام للحكم الذاتي، الذي يهدف إلى كسر الجمود وإيجاد حل دائم للنزاع الإقليمي، قد جرى وصفه بأنه ”جاد وذو مصداقية“، وذلك في ١١ من قرارات مجلس الأمن المتتالية. وقد كان ذلك وسوف يظل الخيار الوحيد للتوصل إلى تسوية سياسية. وقد أكد الملك مراراً أن المغرب لن يقوم بأي تنازلات أخرى غير تلك الواردة في الاقتراح، الذي يتفق والالتزام بإيجاد حل سياسي دائم تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويرحب المغرب بالدعم الدولي الواسع النطاق لتلك المبادرة. ومع ذلك، فبدلا من تبني الزخم الإيجابي الذي توفره المبادرة، فقد اختارت الأطراف الأخرى المراوغة وبقاء الوضع على ما هو عليه، مع التشبث بالخطط التي نبذها المجلس والأمين العام. ويجب أن تتحمل الجزائر مسؤولياتها وأن تتصرف وفقا لدورها الحقيقي بوصفها طرفا رئيسيا في النزاع الإقليمي. ولا يمكن أن يواصل هذا البلد مكائده الخفية ومقترحاته المقدمة من المكاتب الخلفية مع الإفلات من العقاب، ويجب أن يتوقف عن تخريبه لجميع المحاولات الرامية إلى إيجاد حل مع اختبائه وراء مركزه المتصور بكونه ''مراقبا''، وهو أمر لا يخدع أحدا.

٤٥ - واستطرد قائلا إن الجهود التي قامت بها المغرب من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وبخاصة في منطقة الصحراء، معترف بها على نطاق واسع. وللأسف، لا يمكن أن يقال نفس الشيء عن المخيمات في تندوف، بالجزائر، حيث حُرم السكان الأسرى، بالإضافة إلى معاناتهم من انتهاكات حقوق الإنسان، طوال عدة عقود من المعونة الإنسانية المرسلة إليهم من الجهات المانحة الدولية. فقد أكدت التقارير المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، والمكتب الأوروبي لمكافحة الغش، على القيام على نطاق واسع بتحويل المعونة الإنسانية لصالح جبهة البوليساريو والمسؤولين الجزائريين. وأكدت الاكتشافات الأخيرة أيضا أن الجزائر فرضت ضريبة القيمة المضافة على منتجات المعونة الإنسانية المتجهة إلى المحتاجين من اللاجئين في تندوف. وتساءل كيف يمكن لبلد أن يسمح لنفسه بأن يدر إيرادات كبيرة على حساب معاناة شعب معزول.

٤٦ - وأردف قائلا إن عمليات التحويل على نطاق واسع كانت نتيجة مباشرة لعدم امتثال البلد المضيف بالالتزام القانوني بإجراء تعداد سكاني في مخيمات تندوف، وذلك في انتهاك صارخ لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، وقرارات مجلس الأمن التي يعود تاريخها إلى عام ٢٠١١، وتوصيات الأمين العام. وقد حان الوقت لوقف إخفاء الحجم الحقيقي لسكان المخيم عن المجتمع الدولي؛ فالواقع أن هناك أقل من ٣٠ ٠٠٠ لاجئ. وإذا طعن البلد المضيف في ذلك العدد، فإنه ينبغي له قبول تحدي السماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجراء تعداد.

٤٧ - وأضاف قائلا إن هؤلاء اللاجئين الأسرى يعيشون تحت نير كيان دكتاتوري سياسي وعسكري من غير الدول، وهذا الكيان ينتهك حقوق الإنسان ولا تزال قيادته، المفروضة من الجزائر العاصمة، قائمة طوال الحياة. وعلى الرغم من إنكار الجزائر، فإن مسؤوليتها في النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية لا تُدحض. فالجزائر تقدم الدعم السياسي والعسكري إلى جبهة البوليساريو؛ وتستخدم الجهود الدبلوماسية لتشويه سمعة المغرب والتنفير منها؛ وتخوف الوفود التي تعارض الموقف الجزائري ومقدمي الالتماسات الذين يمثلون أمام اللجنة. والجزائر هي التي خصصت ميزانية لم يُكشف عنها، باستخدام مساهمات دافعي الضرائب لتمويل مجموعة انفصالية ذات علاقات مع الإرهاب الدولي والإقليمي. والجزائر هي التي اقترحت على المبعوث الشخصي السابق للأمين العام، السيد بيكر تقسيم الصحراء، ثم رفضت خطة بيكر. والجزائر هي التي قدمت مقترحات، دون تحمل مسؤولية، وشاركت في تقديم مشاريع قرارات متعلقة بمسألة الصحراء. والجزائر هي التي تجند الشباب الصحراويين وتحرضهم على ارتكاب أعمال العنف والتخريب في الصحراء المغربية. وهذه ليست أعمال مراقب. ويجب أن تتوقف الجزائر عن خداع المجتمع الدولي وشعبها نفسه بتذرعها بالدفاع عن مبدأ تقرير المصير؛ فهي لا تخدع إلا نفسها.

البيانات المدلى بها على سبيل الممارسة لحق الرد

٤٨ - **السيد ماسيو** (الأرجنتين): قال إن جزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا، وجزر ساوث ساندويتش، والمناطق البحرية المحيطة بها هي جزء من الأراضي الوطنية للأرجنتين. ونظرا لكونها محتلة بصورة غير شرعية من قبل المملكة المتحدة، فإنها محل نزاع على السيادة بين البلدين، وهو ما اعترفت به مختلف المنظمات الدولية كما اعتُرف به مرارا في قرارات متتالية للجمعية العامة، حثت جميعها الحكومتين على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع.

٤٩ - وقد رفضت الأرجنتين الكتاب الأبيض البريطاني في جميع الجوانب المتصلة بجزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، على النحو المبين في احتجاج رسمي من جانب حكومته. كما رفضت الأرجنتين جميع الإجراءات الانفرادية التي تقوم بها المملكة المتحدة في تلك الأرخبيلات والمناطق البحرية المحيطة بها، وتواصل رفض أي إشارة من المملكة المتحدة إلى تلك الأقاليم الأرجنتينية على أنها ”أقاليم ما وراء البحار البريطانية“، وكذلك إدراج ما يسمى ”إقليم أنتاركتيكا البريطاني“ بين أقاليمها فيما وراء البحار.

٥٠ - ولا ينطبق الحق في تقرير المصير للشعوب الخاضعة للسيطرة والهيمنة والاستغلال الأجنبي على حالة جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وكان الاستفتاء ”غير المشروع“ الذي عُقد هناك عملية انفرادية لا تغير بأي حال من الأحوال الجوهر الاستعماري للمسألة؛ ولا يمكنه حل النزاع على السيادة وليس له أي أثر على الحقوق الثابتة للأرجنتين أو عمل اللجنة الخاصة. ومن شأن أي محاولة للسماح للسكان البريطانيين في الجزر بالفصل في نزاع يشكل بلدهم طرفا فيه أن تخل بحق الشعوب في تقرير المصير، بالنظر إلى أن هذه الحالة لا تنطوي على شعب يخضع للهيمنة أو السيطرة أو الاستغلال على يد دولة استعمارية. أما مصالح سكان جزر مالفيناس فقد عولجت بشكل كاف بموجب قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين.

٥١ - ويعكس البيان المشترك الأخير بين المملكة المتحدة والأرجنتين إرادتهما السياسية باستئناف المفاوضات بشأن جميع المسائل المتعلقة بجنوب المحيط الأطلسي، ويؤكد مجددا الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة ٢ من البيان المشترك المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩. وفي حين أن المفاوضات والتفاهمات والاتفاقات المحددة هي شروط مسبقة لتحقيق تقدم بشأن تلك المسائل، فإن تعليق جميع الإجراءات الانفرادية من قبل المملكة المتحدة في الأقاليم المتنازع عليها من شأنه أن يكون خطوة أولى نحو تهيئة مناخ يفضي إلى تحديد مجالات التعاون. وقال إن الأرجنتين تعيد التأكيد على حقوقها السيادية المشروعة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها التي تعد جزءاً لا يتجزأ من إقليمها الوطني.

٥٢ - **السيد بوقادوم** (الجزائر): قال إنه مضطر إلى الرد على البيان الذي أدلى به ممثل المغرب، الذي يتضمن العديد والعديد من الأخطاء التي يتعين دحضها. وأشار بدلا من ذلك إلى قراري مجلس الأمن ٣٧١ (١٩٧٥) و ٣٨٠ (١٩٧٥) الذين دعيا إلى الانسحاب الفوري للقوات المغربية من الصحراء الغربية، وأكد من جديد أن الجزائر لا تملك سلطة التلاعب بالمجلس. وفيما يتعلق بمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان واختلاس المعونة الإنسانية وتزوير عدد السكان في مخيمات تندوف، تساءل عن سبب رفض المغرب السماح ببعثات تقصي الحقائق من قِبل اللجنة الخاصة ومجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، لم تكن الجزائر،

وإنما المغرب، هو الذي اقتطع الإقليم مثل الكعكة في عام ١٩٧٥، وكسبت جبهة البوليساريو الحرب التي تلت ذلك في عام ١٩٧٧. وبالإضافة إلى ذلك، تساءل قائلاً إذا كان جميع الصحراويين مسرورين وسعداء، على عكس نظرائهم في المخيمات، فما سبب استمرار المغرب في إعاقة استفتاء يسمح للاجئين الذين يُزعم كونهم أسرى بالإعراب عن رغبتهم في الحرية.

٥٣ - **السيد هلال** (المغرب): قال إنه قد أعد بيانين للاجتماع: تناول الأول، في جملة أمور، مبادئ مجلس الأمن والجمعية العامة وعملياتهما السياسية ودورهما، دون توجيه اللوم إلى أي أحد. بيد أنه اضطر إلى إلقاء البيان الثاني في ضوء الملاحظات التحريضية للممثل الجزائري. وتوضيحا لحسن النية من جانب بلده، فقد أشار إلى أنه خلال الدورتين الأخيرتين، التزم البلدان بالمسائل المبدئية المتعلقة بتقرير المصير والسلامة الإقليمية ورغم أنهما اختلفا في تفسيرها، لم يهاجم أي منهما الآخر بشكل مباشر. وانتقل إلى مسألة الاستفتاء في منطقة الصحراء، فذكر أن الأمين العام السابق، السيد عنان، قال إنه غير قابل للتطبيق بسبب الخلاف على جمهور الناخبين. وينص مقترح الحكم الذاتي المغربي بالفعل على إجراء استفتاء بين السكان الصحراويين على اتفاق سياسي مقبول من الطرفين. وأضاف أن المغرب لم يوجِد حلا سياسيا أو يضغط من أجله؛ وهو لا يسيطر على مجلس الأمن، وإنما يمتثل لقراراته وهو ملتزم بالتفاوض على حل سياسي لن يكون فيه رابحون أو خاسرون - فكل ما يمكن اكتسابه هو السلام والاستقرار.

٥٤ - وتابع قائلا إن انتهاكات حقوق الإنسان في تندوف لم يتم الإبلاغ عنها من جانب المغرب، بل من خلال عدة جهات فاعلة إنسانية ومن خلال لاجئين سابقين. وقال إنه يمكن أن يذكر حالة مسؤول سابق في جبهة البوليساريو فر إلى المغرب، ومنذ ذلك الحين لا يستطيع رؤية أسرته التي لا تزال محتجزة في المخيمات، على الرغم من احتجاجاته. فالجزائر لا تحتكر القصص المؤثرة. وعلاوة على ذلك، فهو يدعو الممثل الجزائري إلى قراءة تقرير الأمين العام (S/2016/355)، الذي أكد أن الانتخابات المغربية قد أجريت دون وقوع حوادث. والهدوء والتنمية والديمقراطية هي أمور تتميز بها منطقة الصحراء، حيث القادة منتخبون من بين السكان، بما في ذلك مسؤول سابق في جبهة البوليساريو. والمشكلة هي أنه بالنسبة لجيران المغرب وأولئك الذين يؤيدون تلك المنظمة، فإن سكان المخيمات فقط هم من يعتبرون ”صحراويين جيدين“ - وبمجرد فرارهم بحثا عن الديمقراطية وتقرير المصير، فإنهم يفقدون مصداقيتهم، ولا يسمح لهم بالكلام، كما تجلى ذلك في حلقة دراسية إقليمية للجنة الخاصة عُقدت مؤخرا.

٥٥ - وأعرب عن أمله في أن تظل المناقشات في الجلسة الحالية متحضرة وأن تركز على المبدأ، إذ أن المنازعات يمكن حلها من جانب مجلس الأمن وحده، وليس عن طريق وسطاء معينين ذاتيا من المنطقة. وأضاف أن الجزائر قد رفضت اقتراح بيكر، الذي قبلته المغرب والذي كان يمكن أن يجنب المنطقة الكثير من المعاناة. وقد ضاعت مناسبات عديدة جدا لتحقيق السلام. ولن يتخلى المغرب أبدا عن الأمل في التوصل إلى حل سلمي للنزاع، وذلك مع استئناف الجزائر والمغرب لعلاقات الجوار والعمل معا لتشكيل المغرب الكبير الذي من شأنه مواجهة تحديات التنمية والأمن على الصعيد الإقليمي بوصفه كيانا واحدا.

٥٦ - **السيد بوقادوم** (الجزائر): قال إنه في حين أنه لن يكون مجديا الرد على كل الادعاءات المطروحة، فإنه يلاحظ أن الممثل المغربي يوجه كلامه، في الواقع، إلى اللجنة الرابعة التي يُفترض أنها لا علاقة لها بالموضوع، وأن

الأمين العام الحالي قد ذكر في عام ٢٠١٥ أن الخطة المغربية للحكم الذاتي لم تعد صالحة. وأضاف أن وفده يؤكد من جديد أنه يجب أن تستأنف المفاوضات بين الطرفين، وهما المغرب وجبهة البوليساريو. ولذلك فقد حث المغرب على بدء المحادثات وتساءل عن السبب في كون ذلك البلد يخشى القيام بذلك. وقال إن الجزائر ملتزمة أيضا ببناء مستقبل إيجابي ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا جاء المغرب وجبهة البوليساريو إلى طاولة المفاوضات.

٥٧ - **السيد هلال** (المغرب): أشار إلى أن المغرب ليس هو من اعتبر الاستفتاء في الصحراء غير قابل للتطبيق، وإنما الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن (S/2000/131) والمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية آنذاك، السيد فان والسوم، الذي أُجبر بعد ذلك على الاستقالة بسبب أن الجزائر أعلنت أنه شخص غير مرغوب فيه. وليس هناك أي خطة جيدة أو سيئة، وإنما هناك فقط الخطة التي أقرها الأمم المتحدة؛ وقد قبلت المغرب خطة بيكر من البداية وكان رفض الجزائر هو الذي أدى إلى فشلها.

٥٨ - وأضاف أن المغرب يُطلب منه التفاوض مع جبهة البوليساريو، في حين يجري شدّ الخيوط في الجزائر العاصمة. وقد اقترحت الجزائر إنشاء رابطة للدول، على غرار الإمارات الأوروبية مثل أندورا. والمغرب على استعداد لإجراء مناقشات ودعا أشقائه الجزائريين لطرح تلك المقترحات على طاولة المفاوضات، مع السيد روس، بدلا من عقد دورات انفرادية لـ ''شحذ الأفكار'' في مكاتب الأمانة العامة في الطابق الثامن والثلاثين، إذ أن ذلك ليس وسيلة لحل النزاع. وجبهة البوليساريو لا تملك سلطة صنع القرار، وإنما هي مجرد أداة لتنفيذ السياسة الجزائرية؛ وهذا هو السبب في أن وفد بلده لديه اعتقاد منذ زمن طويل بأن الجزائر يجب أن تشارك في المفاوضات. والأشخاص الموجودون في المخيمات هم من الأسرة والمغرب يرغب دائما في إعادة إدماجهم في الصحراء المغربية. وقد حان الوقت للسماح لهم بالخروج من المخيمات والسماح لهم بالعودة لبيوتهم لإنهاء النزاع نهائيا.

٥٩ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى البت في مشاريع القرارات التي عُرضت عليها في إطار البنود ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨، والتي لم يكن لأي منها أي آثار على الميزانية البرنامجية.

مشروع القرار الأول: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المقدّم في إطار البند ٥٤ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٦٠ - **السيد بيري** (المملكة المتحدة): تكلم تعليلاً لصوته قبل التصويت، فقال إن المملكة المتحدة سوف تمتنع عن التصويت على مشروع القرار، كما في السنوات السابقة. وأضاف أن حكومته لا تعترض على الهدف الرئيسي لمشروع القرار، وهو التماس الامتثال للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وسوف تواصل الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالكامل في هذا الصدد فيما يتعلق بأقاليم ما وراء البحار. لكنها ترى أن القرار الخاص بما إذا كان إقليمٌ ما غير متمتع بالحكم الذاتي قد بلغ مستوى من الحكم الذاتي يكفي لإعفاء الدولة القائمة بالإدارة من أعباء الالتزام بتقديم معلومات بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق هو قرار يرجع في نهاية المطاف إلى حكومة الإقليم والدولة المعنية القائمة بالإدارة، لا إلى الجمعية العامة.

٦١ - أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا،

أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، توغو، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، الفلبين، فترويلا (جمهورية – البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

إسرائيل، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا – بيساو، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

٦٢ – اعتُمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٥٦ صوتاً دون معارضة مع امتناع ٦ وفود عن التصويت.

مشروع القرار الرابع: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المقدم في إطار البند ٥٥ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٦٣ – أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند،

تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، الفلبين، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٦٤ - اعتُمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ١٥٧ صوتاً مقابل صوتين، مع امتناع وفدين عن التصويت.

٦٥ - **السيد ماسيو** (الأرجنتين): قال إنه صوّت لصالح القرار على أساس أنه لا ينطبق في الحالات التي ينعدم فيها مبدأ الحق في تقرير المصير. وأضاف قائلاً إنّ عدداً من قرارات الجمعية العامة قد حدد أن النزاع على السيادة يقع في صلب مسألة جزر مالفيناس، وجزر ساوث جورجيا، وجزر ساوث ساندوتش، والمناطق البحرية المحيطة بها، حيث حل المواطنون البريطانيون بصورة غير شرعية مكان السكان الأصليين. وتنص جميع القرارات صراحةً على أن المسألة لا يمكن أن تُحل إلا بمفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وعلاوة على ذلك، عندما قدمت المملكة المتحدة في عام ١٩٨٥ اقتراحين لإدراجهما في مشروع القرار فيما يتصل بهذه المسألة، استبعدت الجمعية العامة صراحةً انطباق مبدأ تقرير المصير على القضية. وإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن القرار ٤٩/٣١ حثّ كلا الطرفين على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي إلى تعديلات انفرادية للوضع، فإن الاستكشاف والاستغلال الانفراديين من جانب المملكة المتحدة للموارد المتجددة وغير المتجددة في المجالات المذكورة أعلاه يتعارضان تعارضاً تاماً مع ذلك القرار.

مشروع القرار الثالث: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، المقدم في إطار البند ٥٦ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٦٦ - أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، إريتريا، أستراليا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، الفلبين، فترويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيجي، فييت نام، قطر، كابو فيردي، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، اليمن.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، توغو، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

٦٧ – اعتُمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١١٢ صوتاً دون معارضة، مع امتناع ٥٠ وفداً عن التصويت.

٦٨ – **السيد بيري** (المملكة المتحدة): قال إنه على الرغم من أن حكومته تؤيد الوكالات المتخصصة وجهودها الرامية إلى تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المجالات الإنسانية والتعليمية والتقنية على وجه الخصوص، فلا بد من إيلاء الاحترام الواجب للنظم الأساسية لهذه الوكالات. ولهذا السبب امتنع وفد بلده عن التصويت.

٦٩ – **السيد ماسيو** (الأرجنتين): قال إنه صوّت لصالح القرار على أساس أنه سوف يُنفَّذ وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

مشروع القرار *A/C.4/71/L.3*: التسهيلات الدراسية والتدريبات المعروضة من الدول لصالح سكان الأقاليم غي المتمتعة بالحكم الذاتي، المقدم في إطار البند ٥٧ من جدول الأعمال

٧٠ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.4/71/L.3*.

مشروع القرار *A/C.4/71/L.4*[*]: مسألة الصحراء الغربية، المقدم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال

٧١ - **السيد دابوي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً بالنيابة عن البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ألبانيا، وأيسلندا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ إضافةً إلى أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا؛ وتكلم تعليلاً للموقف قبل البت في مشروع القرار، فقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء تتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. وهي تؤكد مجدداً دعمها لجهود الأمين العام الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وتشجع الطرفين على العمل ضمن إطار الأمم المتحدة. وقال إن المبعوث الشخصي للأمين العام يبذل أيضاً جهودا جديرة بالثناء للتشاور مع الطرفين والدول المجاورة، وهي بدورها ينبغي أن تتعاون معه للمضي قدماً نحو مرحلة مفاوضات أكثر كثافة، بحسن نية ودون شروط مسبقة، مع مراعاة التطورات التي حصلت منذ عام ٢٠٠٦، وفقاً لما دعا إليه العديد من قرارات مجلس الأمن اللاحقة. ويبدو أن طريقة الدبلوماسية المكوكية المتفق عليها التي يعتمدها المبعوث الشخصي توفّر سبيلاً للمضي قدماً.

٧٢ - وتابع قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأمم المتحدة والمغرب والذي يتيح لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية العودة إلى أداء وظائفها كاملة، وهو يشجع الأطراف على التعاون مع البعثة. وينبغي لها أيضاً أن تعمل بشكل أوثق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن تدابير بناء الثقة. وقد أحرِز تقدم هائل في تنفيذها وتوسيع نطاقها، لا سيما فيما يتعلق بالزيارات العائلية. ولا شك في أن هذا البرنامج سيحسّن المناخ السياسي أيضاً. وينبغي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كذلك، بناءً على طلب مجلس الأمن، أن تواصل النظر في تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف.

٧٣ - وقال ختاماً إنه بالرغم من القلق الذي يساور الاتحاد الأوروبي إزاء آثار نزاع الصحراء الغربية على الأمن والتعاون في المنطقة، فقد لاحظ الاتحاد بارتياح قرار المغرب الانضمام من جديد إلى الاتحاد الأفريقي.

٧٤ - اعتُمد مشروع القرار *A/C.4/71/L.4**.

مشروع القرار السادس: مسألة توكيلاو، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٧٥ - اعتُمد مشروع القرار السادس.

مشروع القرار السابع: مسألة ساموا الأمريكية، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٧٦ - اعتُمد مشروع القرار السابع.

٧٧ - **السيد بيري** (المملكة المتحدة): تكلم تعليلاً للموقف قبل البت في مشاريع القرارات، فقال إن حكومته ستنضم إلى توافق الآراء بشأن مشاريع القرارات الثمانية المتعلقة بأقاليم ما وراء البحار البريطانية المقدمة في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال من أجل إظهار تأييدها الكامل لحق تقرير المصير، على الرغم من أن بعض العبارات الواردة في مشاريع

القرارات غير مقبولة. وللأسف، لم تأخذ اللجنة الخاصة في الاعتبار مرةً أخرى التطور الإيجابي للعلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار. فهذه الأقاليم تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي الداخلي، واختارت جميعها طوعاً الحفاظ على روابطها مع المملكة المتحدة. غير أن مشاريع القرارات لا تعكس هذه العلاقة الحديثة التي تستند إلى الشراكة والقيم المشتركة وحق تقرير المصير.

مشروع القرار الثامن: مسألة أنغويلا، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٧٨ - اعتُمد مشروع القرار الثامن.

مشروع القرار التاسع: مسألة برمودا، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٧٩ - اعتُمد مشروع القرار التاسع.

مشروع القرار العاشر: مسألة جزر فرجن البريطانية، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٨٠ - اعتُمد مشروع القرار العاشر.

مشروع القرار الحادي عشر: مسألة جزر كايمان، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٨١ - اعتُمد مشروع القرار الحادي عشر.

مشروع القرار الثاني عشر: مسألة غوام، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٨٢ - اعتُمد مشروع القرار الثاني عشر.

مشروع القرار الثالث عشر: مسألة مونتسيرات، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٨٣ - اعتُمد مشروع القرار الثالث عشر.

مشروع القرار الرابع عشر: مسألة بيتكرن، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٨٤ - اعتُمد مشروع القرار الرابع عشر.

مشروع القرار الخامس عشر: مسألة سانت هيلانة، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٨٥ - اعتُمد مشروع القرار الخامس عشر.

مشروع القرار السادس عشر: مسألة جزر تركس وكايكوس، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٨٦ - اعتُمد مشروع القرار السادس عشر.

مشروع القرار السابع عشر: مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٨٧ - اعتُمد مشروع القرار السابع عشر.

مشروع القرار الثامن عشر: مسألة كاليدونيا الجديدة، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٨٨ - اعتُمد مشروع القرار الثامن عشر.

مشروع القرار التاسع عشر: مسألة بولينيزيا الفرنسية، المقدم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٨٩ - اعتُمد مشروع القرار التاسع عشر.

مشروع القرار الثاني: نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، المقدّم في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال (A/71/23، الفصل الثالث عشر)

٩٠ - أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا - بيساو، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

إسرائيل، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

توغو، فرنسا.

٩١ - اعتُمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١٥٧ صوتاً مقابل ثلاثة أصوات، مع امتناع وفدين عن التصويت.

٩٢ - **السيد بيري** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده صوّت ضد القرار، وإن الالتزام الذي ألقاه على عاتق الأمانة العامة بنشر قضايا إنهاء الاستعمار يمثل استرافاً لا مبرر له لموارد الأمم المتحدة وهو بالتالي غير مقبول.

٩٣ - **السيد ماسيو** (الأرجنتين): قال إنه صوّت لصالح القرار على أساس أنه سوف يُفسَّر ويُنفَّذ وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة واللجنة

الخاصة، وإنّ الجمعية العامة واللجنة الخاصة تشيران صراحةً إلى مسألة جزر مالفيناس بوصفها حالة خاصة تنطوي على نزاع على السيادة بين المملكة المتحدة والأرجنتين. وينبغي حل هذا النزاع على وجه السرعة من خلال تسوية عادلة وسلمية ودائمة عن طريق التفاوض تراعي مصالح سكان جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش.

٩٤ - **السيد راميريس كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فقال إنها صاغت للمرة الأولى، بدعم من وحدة إنهاء الاستعمار، ١١ قراراً منفصلاً بشأن الأقاليم الصغيرة، في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال، لوضعها قيد نظر اللجنة، وذلك عوضاً عن القرار الجامع بشأن هذه الأقاليم الذي أوقف العمل به.

٩٥ - **الرئيس:** قال إنه بعد اعتماد جميع مشاريع القرارات في إطار البنود قيد النظر، سوف تنظر اللجنة النظر خلال جلسة لاحقة في مشروع قرار متبقّ بشأن مسألة جبل طارق، في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:١٥.